Forum of Federations
The Global Network on Federalism and Devolved Governance

مستقبل الوضع الأمني والعسكري في اليمن

التعليم من التجارب الدولية

24 مايو، 2022 م

المكلا، اليمن

تقرير ورشة العمل

جدول المحتويات:

المقدمة 2

أجندة وأهداف ورشة العمل 4

الأجندة 4

نبذة عن المتحدثين: 6

الأوراق المستعرضة 8

"واقع الوحدات العسكرية في جنوب اليمن" 8

الدكتور/ عبد الله سعيد سليمان الجعيدي 8

جدلية الحرب والسلام " تأثير القوات العسكرية على القرار السياسي" 11

الدكتور/ صلاح علي عبدالرب بن مدشل والدكتور/مراد محمد باعلوي 11

التعلم من التجارب الدولية 15

البروفيسور/ أميت جوبتا 15

أسئلة وتعليقات المشاركين 18

الإجابات 18

أسئلة النقاش 19

الاستنتاجات ومجالات الاستكشاف 21

المقدمة

تدور كثير من التساؤلات حول مستقبل اليمن العسكري والأمني وخصوصاً بعد الإعلان الرئاسي بتاريخ: 7 إبريل 2022م الذي تخلى بموجبه رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي عن جميع صلاحياته وسلمها لمجلس قيادة رئاسي مكون من ثمانية أشخاص يضم في عضويته جميع قادة التشكيلات العسكرية والأمنية المتحالفة ضد الحوثي (أنصار الله).

ونظراً للوضع السياسي والأمني في اليمن، تشكل المجلس كضرورة وطنية ملحة لتوحيد جميع القوات المسلحة المناهضة للحوثي ووضعها تحت قيادة موحدة وعقيدة عسكرية واحدة. في عام 2021، شهد جنوب اليمن صدامات بين قوات المجلس الانتقالي من جهة والقوات المنضوية إلى جانب حكومة الرئيس (السابق) عبد ربه منصور هادي من جهة أخرى من أجل بسط سيطرتهما على أكبر قدر من المساحة الجغرافية والاستحواذ على البنية المؤسسية المستقبلية في جنوب اليمن.

وفي ظل الظروف الراهنة، ظهرت جماعات وتشكيلات مسلحة جديدة خارج الهيكل الوظيفي للدولة ودون أي مراعاة لمعايير وشروط الوظيفة وعملها بعيد كل البعد عن القانون.

ويعد ظهور الجماعات والتشكيلات المسلحة الغير حكومية في أي بلد مشكلة أمنية معقدة سواء حال وجود الصراعات أو خلال فترات التسويات والسلام، حيث يسهم وجودها في عدم الاستقرار السياسي وانتهاكات حقوق الانسان بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والاعتقالات العشوائية والاخفاء القسري والنهب والتعذيب والاستيلاء على الأراضي وتدمير الممتلكات الخاصة.

إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية يمثل تحدياً كبيراً ومكوناً هاماً لإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع. ومن أجل الحد من انتشار الفوضى والاختلالات الأمنية واستعادة الثقة في المجتمعات التي عانت من الحروب الأهلية، لابد من وضع التصورات والرؤى والآليات التي يتم التعامل من خلالها مع المشاكل المرتبطة بالجماعات المسلحة والقوات والتشكيلات العسكرية التي أفرزتها تلك الصراعات الأهلية.

نظراً للوضع الراهن في اليمن والأطراف المختلفة المشتركة في الصراع، من المهم اتباع نهج شمولي لدراسة الوضع على أرض الواقع، وهذا النهج حاسم لأن من المحتمل أن يؤثر الوضع السابق والحالي على هياكل الحكم والأمن المستقبلية في البلد تأثيراً كبيراً. فالوضع الأمني والسياسي الحالي غير مستقر ومعقد ومتشبع بالمصالح والأولويات والرؤى التنافسية لمستقبل اليمن. ولذلك، فإن فهم أسباب الصراع والآليات القائمة والانتباه الى نشاط وركود الجماعات والفصائل المسلحة خطوة أساسية لإعداد المرحلة السياقية المطلوبة لوضع برامج ومنهجيات وأفكار جديدة لدعم اليمن مع الاستمرار في العمل نحو حلول السلام.

ومن أجل الوصول الى فهم عميق للوضع الأمني والعسكري في اليمن، عقد منتدى الاتحادات الفيدرالية (المنتدى) ورشة عمل لمدة يوم واحد بحضور خبراء ومماسين في شهر مايو 2022 في مدينة المكلا تحت عنوان: (مستقبل الوضع الأمني والعسكري في اليمن " التعلم من التجارب الدولية") سعت الورشة للبناء على أساس اثنتين من تقارير المنتدى من إعداد الدكتور أميت جوبتا بعنوان "إعادة إدماج القوات اليمنية المقاتلة: الدروس المستفادة من القضايا الأخرى" والتقرير الثاني بعنوان "إدماج القوات المسلحة الإماراتية: الدروس التجريبية لليمن"

أهداف ورشة العمل:

- الاستفادة من التجارب الدولية في تنظيم ودمج الجماعات المسلحة في هياكل الدولة المختلفة (الموحدة – الفيدرالية - الكونفدرالية).
- تبادل المعرفة والاستماع الى وجهات النظر المختلفة – بما في ذلك من أصحاب المصلحة اليمنين – من خلال استخلاص الدروس من التجارب الدولية ومناقشة إيجابيات وسلبيات هذه التجارب.
- صقل المعرفة حول هياكل الدولة المختلفة (الموحدة – الفيدرالية – الكونفدرالية) عن طريق الربط بين البحث العلمي والممارسات الواقعية.
- تحديد مجالات العمل والبحث في المستقبل.

شارك في ورشة العمل ثلاثين شخصية أكاديمية وعسكرية وأمنية وسياسية (منهم 4 نساء) وممثلين من منظمات المجتمع المدني من مواقع جغرافية مختلفة من أنحاء اليمن في ورشة العمل.

شملت التجارب التي ناقشها المتشاركون بشكل كبير رؤى من جنوب اليمن. حيث لم يتمكن المنظمون من دعوة ممثلين لأنصار الله (الحوثيين) لحضور الورشة. لم يشارك المجلس الانتقالي الجنوبي في الورشة رسمياً، ولكن أعضاء من المجلس كانوا ضمن الحاضرين.

وفرت ورشة العمل منصة للمتحدثين الخبراء ليستعرضوا بحوثهم حول الوحدات العسكرية، وتأثير القوات العسكرية في صنع القرار السياسي، والحكم، والتجارب الدولية. قدمت هذه العروض نقطة الانطلاق لمناقشات متعمقة بين المشاركين، وولدّت أسئلة عدداً كبيراً من الأسئلة وركزت على مجالات الاهتمام المشتركة ومجالات العمل المستقبلي، وشملت مثل هذه المجالات ما يلي: دور اللامركزية في تقديم الدعم للعاملين على المستوى المحلي في ما يتعلق بإدماج القوات، وتطوير العمليات من أجل دعم الحوار الوطني الشامل، وهياكل الدولة المحتملة لمرحلة ما بعد الصراع في اليمن. يختم التقرير بلمحة عامة عن العمل المحتمل في مجال الحوكمة الأمنية في اليمن.

أجندة وأهداف ورشة العمل

الأجندة

12:00 الترحيب والمقدمة

مقدم وميسر الورشة الأستاذ/ صلاح بن جوهر.

12:10 المتحدث باسم محافظة حضرموت

المتحدث: المهندس / أمين سعيد بارزيق، وكيل محافظة حضرموت للشؤون الفنية.

12:20 مكتب المبعوث الأممي الخاص للأمين العام في اليمن

المتحدث: المستشار العسكري للمبعوث الأممي العميد / أنتوني هايوارد (عبر الزوم).

12:30 منتدى الاتحادات الفيدرالية

المتحدث: نائب رئيس المنتدى/ فيليكس كنابنق (عبر الزوم).

12:40 أداء الصلاة وتناول الغداء

13:45 الجلسة النقاشية الأولى (ورقة العمل الأولى):

بعنوان: (واقع الوحدات العسكرية في جنوب اليمن)، قدمها الدكتور/ عبدالله الجعيدي.

14:00 الجلسة النقاشية الأولى (ورقة العمل الثانية)

بعنوان: (جدلية الحرب والسلام " تأثير القوات العسكرية على القرار السياسي")، قدمها الدكتور/ صلاح بن مدشل.

14:15 الجلسة النقاشية الأولى (ورقة العمل الثالثة)

بعنوان: (المعالجات التي اتخذتها الحكومة اليمنية بعد إعادة السيطرة على عدن عام 2015م)، قدمها الدكتور/ محمد العوادي (عبر الزوم).

14:30 الجلسة النقاشية الثانية (ورقة العمل الرابعة)

بعنوان : (التعلم من التجارب الدولية)، قدمها البروفيسور/ أميت جوبتا (عبر الزوم).

15:00 أسئلة وتعليقات حول أوراق العمل المقدمة من قبل المشاركين في الورشة.

15:40 أداء الصلاة واستراحة

16:00 عرض تقديمي حول أسئلة النقاش
المتحدث: جورج ستيرز (مسؤول المشاريع، منتدى الاتحادات الفيدرالية .كندا) عبر الزوم

16:05 مجموعات العمل الميسرة (ثلاث مجموعات نقاش)

16:50 المشاركة من المجموعة والنقاشات الميسرة

17:30 التعليق الأخير على إجابات المشاركين
المتحدثين: البروفيسور/ أميت جوبتا، وفيليكس كنابنق، والعميد أنتوني هايوارد.

17:45 الختام.

نبذة عن المتحدثين:

البروفيسور/ أميت جوبتا

كبير مستشاري منتدى الاتحادات الفيدرالية، أستاذ مشارك في كلية الحرب الجوية التابعة للقوات الجوية الأمريكية، ألاباما، حيث ركزت كتاباته على إنتاج الأسلحة وانتشارها، وقضايا الأمن الداخلي في المجتمعات غير الغربية، وسياسات جنوب آسيا وأستراليا الأمنية، وسياسة الشتات، فضلاً عن السياسة الثقافة والسياسة الشعبية، وهو مؤلف ومحرر لثمانية كتب.

الدكتور/ عبد الله سعيد سليمان الجعيدي

رئيس مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر، وأستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ كلية الآداب جامعة حضرموت، رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة حضرموت سابقاً، وله الكثير من الكتب المطبوعة : (الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت(1918-1945م)، السلطنة الكثيرية الأولى في حضرموت 1411-1730م، في رحاب تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، السلطنة القعيطية الإدارة الرسمية والتقليدية والثورة ....)، وأيضاً له العديد من البحوث والدراسات المنشورة في المجلات العلمية: (العلاقات بين المملكة المتوكلية اليمنية وبريطانيا بعد العرب العالمية الأولى حتى 1925م، والمواقف الشعبية المعارضة للسياسة البريطانية في حضرموت1936م-1950م ....)

الدكتور/ صلاح علي عبدالرب بن مدشل

رئيس قسم العلوم السياسية جامعة حضرموت حالياً، مساعد رئيس قسم الفلسفة وعلم الاجتماع بكلية الآداب جامعة حضرموت سابقاً ، ونائب العميد لشئون الطلاب بكلية التربية جامعة عدن الأسبق له عديد من البحاث المنشورة : (الزيدية والتأويل" الإمامة نموذجا"، المرأة في اليمن :حقوق منقوصة، وتراثنا بين العقل السائد والمنشود ....) وكتاب تحت الطباعة بعنوان : (الإعلام والأخلاق تأثير الفضائيات على منظومة القيم)

أهداف ورشة العمل

1. الاستفادة من التجارب الدولية في تنظيم ودمج الجماعات المسلحة في هياكل الدولة المختلفة (الموحدة – الفيدرالية - الكونفدرالية).
2. تبادل المعرفة والاستماع الى وجهات النظر المختلفة – بما في ذلك من أصحاب المصلحة اليمنين – من خلال استخلاص الدروس من التجارب الدولية ومناقشة إيجابيات وسلبيات هذه التجارب .
3. صقل المعرفة حول هياكل الدولة المختلفة (الموحدة – الفيدرالية – الكونفدرالية) عن طريق الربط بين البحث العلمي والممارسات الواقعية .
4. تحديد مجالات العمل والبحث في المستقبل.

الدكتور/ محمد صالح علي العوادي

رئيس مؤسسة أراء لتنمية المدنية و أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد بجامعة حضرموت، مدير مكتب نائب الرئيس رئيس مجلس الوزراء اليمني سابقاً،رئيس القسم الخاص كلية القانون جامعة حضرموت سابقاً، له العديد من الأبحاث والدراسات: (نظام التأديب للموظف العام في قانون الخدمة المدنية اليمني، أسباب انقضاء الوكالة التجارية دراسة مقارنة، أنواع الوكالة التجارية، والتحكيم في المعاملات المصرفية "رسالة دكتوراه").

الأوراق المستعرضة

"واقع الوحدات العسكرية في جنوب اليمن"

الدكتور/ عبد الله سعيد سليمان الجعيدي

الجذور والمألات:

إذا أردنا فهم ما يجري تحت أقدامنا وخاصة فيما يتعلق بالتشكيلات العسكرية والأمنية في الجنوب لابد من عودة سريعة للتاريخ الممتد فينا ثقافياً وحضاريا إلى هذ الساعة، فمنذ قيام الجمهورية العربية اليمنية عام 1962م في شمال اليمن وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية 1967م في جنوبه تهيأت فرص كبيرة لتأسيس قوات مسلحة منظمة بعقيدة وطنية، يدعم ذلك وينفخ فيه زخم وروح الثورتين سبتمبر وأكتوبر ومبادئهما الملهمة الطموحة؛ لكن الصراع على السلطة في الشمال بعد مقتل الرئيس إبراهيم الحمدي عام 1978م حرك ولاء الجيش لقادته وبعض المتنفذين أكثر من الولاء للوطن، وفي الجنوب أدى الاقتتال الجنوبي الجنوبي في يناير 1986م إلى نسف العقيدة الوطنية للجيش.

في 22 مايو 1990م تم إعلان قيام الجمهورية اليمنية الموحدة بعد الاتفاق على وحدة متسارعة بين النظامين (العدوين سابقاً) والمختلفين في الجوانب الايدلوجية ؛ لأربع سنوات بقيت الوحدات العسكرية على ما هي عليه باستثناء تحركها وانتشارها ، وفي صيف 1994م قامت حرب بين الجانبين من أبرز نتائجها هزيمة الجنوب وتفكيك وحداته وتسريح جميع أفراد جيشه وتهميش كوادره في معظم المجالات بحيث صار يشبه الاستعمار الداخلي بحسب تصريح الجنرال علي محسن الأحمر، ساعد ذلك في ظهور ما يعرف بالحراك الجنوبي الذي تدرجت مطالبه ووصلت إلى المطالبة بفك الارتباط، وفي الشمال بدأ الصراع يتكشف بين دعاة التوريث والرافضين له، لكن ظهر الانقسام في صفوف الجيش على السطح مرة أخرى بعد قيام ما عرف بثورة التغيير في فبراير 2011 خاصة عندما انضم الجنرال علي محسن الأحمر للثورة المطالبة برحيل علي عبدالله صالح.

في أواخر عام 2011م أطيح بعلي عبدالله صالح وانتخب عبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية، لكن أفراد من الحكومة السابقة وقوات أمن النظام القديم تحالفت مع الحوثيين لتسقطت بأيديهم صنعاء ومعظم مناطق شمال اليمن في 21 سبتمبر 2014م، وهكذا تفككت التشكيلات العسكرية للجمهورية اليمنية، لكن اللافت بالنسبة للجنوب أن جميع قطاعاته العسكرية والمدنية توحدت في مقاومة شعبية باسلة ضد الحوثيين والقوات الموالية للرئيس صالح، وحقيقة الأمر ما كان للجنوبين تحقيق النصر في وقت قياسي رغم صمودهم وتضحياتهم لولا العملية العسكرية المسمى (عاصفة الحزم) بقيادة التحالف العربي (السعودية، الإمارات) الذي قام بإعادة تسليح وتدريب قوات جنوبية وتشكيل ألوية وكتائب من الصفر.

كان إعلان المجلس الانتقالي في مايو 2017م بداية قرّبت حلم الجنوبيين من الانفصال ولهذا صار ممثلاً للقضية الجنوبية ومسنود بتشكيلات عسكرية أسهمت الإمارات في تشكيلها وتمويلها وإدارتها ومعترف بها من الحكومة الشرعية ولا تخضع لإشرافها وهي على النحو التالي:

الحزام الامني:

كان المسمى العام للقوات التي قاومت الحوثيين (المقاومة الجنوبية)، وفي أواخر عام 2015م فرز منها فيصل أطلق عليه (الحزام الأمني)، وفي بداية 2016م انتشرت هذه القوة في محافظات عدن ، لحج ، أبين ، والضالع، وأسند إليها الانتشار الأمني على مداخل هذه المحافظات ، ومع توسع نفوذها بسطت سيطرتها على المحافظات الأربع بالتزامن مع تراجع أداء الأجهزة الأمنية الشرعية ، بل أنها دخلت في أغسطس 2019م في مواجهة مع القوات الحكومية ، وتقوم قوات الحزام الأمني بمهام الشرطة داخل المدن والانتشار الأمني في المديريات ومداخل المحافظات.

قوات الدعم والإسناد:

كانت في البداية كتائب محدودة شاركت في القتال ضد تنظيم القاعدة في أبين ، وفي بداية 2018م سميت رسمياً ألوية الدعم والإسناد وقد تحصلت على دعم عسكري من الإمارات منها العربات المدرعة، والاطقم، والمدافع، والأسلحة المتوسطة، والدبابات، كما تحصلت على عتاد عسكري وأسلحة من معسكرات الجيش في عدن، وتتكون من خمسة ألوية رئيسية بمسميات متنوعة مثل ألوية الصاعقة وألوية العاصفة والمقاومة الجنوبية ،كما أنشأ المجلس قوات تسمى حماية المنشآت ومكافحة الإرهاب تدخل ضمن هياكلها، وتعتبر ألوية الدعم والإسناد الدراع العسكري للمجلس الانتقالي، ومن أبرز قادتها محسن الوالي ونبيل المشوشي وعوض السعدي ونصر بن عاطف وتبيل الحنشي وهدار الشوحطي ومختار النوبي.

قوات النخبة الحضرمية:

تنشر قواتها في ساحل وهضبة حضرموت ، تأسست في 2015م بدعم من الإمارات، أسندت إليها مهمة طرد القاعدة من ساحل حضرموت ونجحت في تحريرها في 24 إبريل 2016م، وتم ضمها للمنطقة العسكرية الثانية للجيش اليمني يقودها حالياً عضو مجلس الرئاسة محافظ حضرموت قائد المنطقة العسكرية الثانية اللواء الركن/ فرج سالمين البحسني، وتعد حالة استثنائية للتشكيلات الجنوبية المدعومة من التحالف العربي لأنها ضمت بين أفرادها كل الطيف الحضرمي من القبلي والحضري والساحل والوادي، كما أنها وقفت على الحياد في مغامرة بعض الوحدات الجنوبية في أغسطس 2019 في عدن وشبوة، فهي جديرة بأن توصف قوات مهنية احترافية قابلة لأن تكون نواة لجيش حضرمي أو قوات محلية اتحادية في أي تسويات سياسية قادمة، ويقدر عدد منتسبيها بتسعة آلاف (حسب تقارير صحفية)، ولا يختلف كثيراً تسليحها عن التشكيلات العسكرية في المحافظات المحررة التي أنشأها التحالف العربي.

النخبة الشبوانية:

تأسست في منتصف عام 2016م بعد تأسيس النخبة الحضرمية، وتتكون من ستة ألوية كل لواء يمثل فرع رئيسي من القبائل في محافظة شبوة، وتم انتشارها بهدف محاربة القاعدة، وقد حاولت السيطرة على مدينة عتق أغسطس 2019م بعد تمكن القوات التابعة للمجلس الانتقالي من السيطرة على عدن وطرد الحكومة

لكنها أخفقت ويقدر عدد منتسبيها بسبعة آلاف مقاتل، ولا يختلف كثيراً تسليحها عن التشكيلات العسكرية في المحافظات المحررة التي أنشأها التحالف العربي.

ألوية العمالقة الجنوبية:

هي قوات معظم أفرادها من الجنوب لكنها تدخل ضمن قوام القوات المشتركة بالساحل الغربي التي من ضمن تشكيلاتها حراس الجمهورية بقيادة طارق محمد عبدالله صالح وألوية المقاومة التهامية المكونة من أربعة ألوية، نشأت ألوية العمالقة في فترات متفاوتة من 2016م ـ 2019م وانبثقت من المقاومة الجنوبية، يقودها العميد عبدالرحمن المحرمي عضو المجلس الرئاسي المعروف بأبي زرعة المحرمي ،شاركت في معركة الرمح الذهبي عام 2017م لتحرير الساحل الغربي من سيطرة الحوثيين، وبرزت كقوة فاعلة بوصفها الند القوي لقوات الحوثيين كونها تتقدم عندها الاعتبارات العقائدية على الاعتبارات السياسية ، وتتكون من 12 لواء وأغلب مقاتليها من المجموعات السلفية العقائدية تقدر قواتها ب 22 ألف مقاتل، وتمتلك مئات الأطقم العسكرية وعشرات المدرعات الحديثة والمدافع وراجمات الصواريخ.

التحليل العام للموقف العسكري للقوات الجنوبية:

نحن أمام تشكيلات عسكرية في الجنوب موحدة ضد المشروع الحوثي، لكنها في داخلها لها ثلاث مسارات ، الأول: القوات الجنوبية ومسارها استعادة الدولة الجنوبية، والثاني: ألوية الشرعية الجنوبية ومسارها الدولة الاتحادية، والثالث: الألوية الشمالية في الجنوب فهي ترفض المسار الأول وتقبل المسار الثاني بتحفظ، أما القوات في ساحل حضرموت فهي تراقب الميادين لتحديد أفضل المسارات.

وبقي القول أن الدول لا تستقر وتنهض إلا بوجود قوات عسكرية وأمنية عقيدتها وطنية راسخة، وهذا كان حال الجيشين في الجمهوريتين اليمنيتين في بداية تشكلهما في ستينيات القرن الماضي، وعندما انحرفت البنادق عن أهدافها العليا في حفظ السيادة الوطنية وجيرت لصالح أفراد أو قبيلة أو مذهب تحولت مع مرور الزمن إلى ما يشبه المليشيات وإن تمظهرت بالمظاهر العسكرية الحديثة، وتوضح هذه الحقيقة جذور المشكلة وتؤشر إلى أهم المداخل لحلها.

سؤال موجه للدكتور/ عبدالله الجعيدي من قبل مقدم وميسر الورشة الأستاذ/ صلاح بن جوهر: إلى أي مدى تعتقد التدخل الإقليمي والدولي يشكل عائقاً أمام الحل أو يسهل السبل في الوصول إلى الحل؟

طبعاً التدخل الإقليمي والدولي في اليمن كما أنه يبحث عن الحل لكنه في كثير من الأحيان هو جزء من المشكلة، في مقابلة على قناة الجزيرة قال وزير الخارجية اليمني الأسبق عبدالملك المخلافي: (المشكلة أن حلفائنا بريطانيا وفرنسا هم من يدعمون الحوثي). وهذا تصريح من مصدر مسؤول.

واليمن بلد أطماع وتدخلات خارجية بسبب موقعها الجغرافي وما تمتلكه من ثروات طبيعية ، وهذا يجعلنا نعود إلى ما قاله الكاتب المصري الكبير / محمد حسنين هيكل في كتابه (مقالات يابانية) في 8 أغسطس 1994م " إن ما هو جارٍ الآن على أرض اليمن هو بداية صراع كبير على مستقبل شبه الجزيرة العربية، وهو

صراع تدخل فيه تيارات كبرى، ومصالح دولية، وقوة ظاهرة، وخفية، وبالطبع إلى جانب عوامل إقليمية، ووطنية، ومذهبية، وقبلية أيضاً" (ص107)، فالصراع في اليمن لا يتم إعادة حله وإنما يتم إعادة إدارته.

بين الحرب والسلام:

بين الحرب والسلام خيط رفيع يفصل أحياناً بينهما، والسلام لا يتحقق إلا في حالة توازن القوى وهذا الشيء افتراضي يصعب تحقيقه، وقد يتحقق من خلال وسائل وأدوات دبلوماسية، ويعتمد ذلك على قدرة الشعب على تجنب إبداء ردة الفعل ببساطة على آخر تهديد والقيام بدلاً من ذلك بجمع عناصر التعاون بصبر.

تأثير العسكر على القرار السياسي :

من يخوض الحرب هم العسكر، ومن يحاول أن يصنع السلام ويوقف تلك الحرب هم الساسة، لكن الموقف الأكثر تعقيداً يكمن في تدخل العسكر في التأثير المباشر على صنع السلام وإيقاف عجلة الحرب.

تتكرر في كثير من مناطق العالم تدخلات العسكر في السياسة واليمن واحدة من هذه البلدان، وهذا يطرح علينا سؤال مهم للغاية، وهو لماذا يتدخل العسكر في السياسة؟ للإجابة على هذا السؤال لا بأس من الاستعانة بتصريح الأمريكي هنتر توم عام 1968م مفاده أن الأسباب الأكثر أهمية لتدخل العسكر سياسية في المقام الأول حيث أنها تعتمد على غياب مؤسسات سياسية مهنية ووجود ديموقراطيات غير مستقرة أو هجينة أو حتى أنظمة استبدادية ذات سمات قوية والجهات الفاعلة في التدخل هي القوات المسلحة، لأنه في أي بلد تكون القوات المسلحة والشرطة والأمن المحتكرة لاستخدام القوة.

المشهد في اليمن زاخر بألوان من الفصائل المسلحة وغير الخاضعة في الأصل لسلطة سياسية واحدة، بل أن بعض هذه القوات يتفوق عدداً وعدةً على القوات المسماة نظامية شكلاً والمخترقة في حقيقة الأمر قبلياً وطائفياً وحزبياً ومناطقياً، فولاءها ليس للوطن ولا للسلطة السياسية القائمة؛ لأن السبب يعود إلى انخفاض مستوى الوعي الوطني والمعيشي والرعاية الاجتماعية وانخفاض المرتبات وتفشي المحاباة في نظام الترقية أو الإحساس بالإهانة من خلال أية إجراءات حكومية تمس القوات المسلحة أو بفعل هزيمة عسكرية يرى العسكريون أن الحكومة المدنية هي المسؤولة عنها أو المتسببة في حدوثها .

وقد يتدخل العسكر في السياسة بسبب ما تحمله البيئة الاجتماعية من تناقضات حيث هي المصدر الأوحد الذي يمد القوات المسلحة بالموارد البشرية مما يجعل لها تأثير على اتجاهات العسكريين إزاء مختلف القضايا الاجتماعية والتقسيمات الطبقية والدينية والثقافية، فينتج عنها تصدع في شرعية الحكومة وعدم

قدرتها على التوفيق بين مختلف الاتجاهات في المجتمع مما يفسح المجال لتدخل العسكريين في الشأن السياسي .

وكما تتدخل الفصائل العسكرية التي نشأت خلال الكفاح المسلح أو حروب التحرير من أجل التحرير والاستقلال في الحياة السياسية بصورة واسعة ومباشرة في أحياناً كثيرة ربما يعود السبب في ذلك على امتلاك العسكر للقوة الجبرية التي تدعم تحركاتهم خاصة في السيطرة على العواصم والمدن الكبرى، أو بسبب عدم ثقة الثوار في استيلاء المدنيين على السلطة.

ويعتبر هذا الدور الذي تقوم به القوات المسلحة دور مرفوض عسكرياً، متناسية أن المصدر الشرعي للسلطة هو الإرادة المدنية وليست القوات العسكرية، بمعنى أدق ليست القوة هي المصدر الشرعي، يقول الفيلسوف الفرنسي جان جاكوس في كتابه العقد الاجتماعي إذا كانت القوة تخلق الحق فإن النتيجة تتغير بتغير السبب ، فكل قوة أكبر من القوة الأولى تخلفها في هذا الحق وعندما يصبح في الإمكان الخروج عن الطاعة بلا عقاب فإن العصيان يتحول إلى عمل شرعي وبما أن الناس تنظر إلى الأقوى بأنه دائماً على صواب لذا فمن المهم أنى يتصرف المرء بالطريقة التي تجعله في الوضع أقوى لكن هل يستمر ذلك الأقوى في السيطرة؟ فلا يمكن لأي نظام أن يبقى شرعياً بغياب الفاعلية باختصار أن يسود قوة القانون خيرٌ من أن يسود قانون القوة لذلك ينبغي أن تكون كل الفصائل المسلحة محايدة وليست ميالة لأي طرف سياسي على حساب آخر فإن انتماء كل الفصائل العسكرية ينبغي أن يكون للوطن والشعب وإلا ستكون مصدر قلق دائم واضطراب مما يفسد العملية السياسية بر متها ويخلق أمام فرص السلام عراقيل لا حصر لها وهنا تتوقف عن النمو والتطور كل مقومات الحياة في تنمية مستدامة ودورة اقتصادية متكاملة فينهار كل شيء ويصبح الوضع مرعباً للغاية كما هو الآن .

إن الحرب اليوم أتت نتيجة للانهيار الاجتماعي مما يعني أن الصراعات الدولية الجديدة لم تعد تحدث بدافع من الدول بل أنها تنتج عن انهيار مؤسسات الدولة، كما حدث في اليمن والصومال وسيراليون وأفغانستان، تنهار الدولة بقوة سياسية بشرعية ضعيفة ، أو عقد اجتماعي ضعيف كما هو الحاصل في اليمن، لكن ما الذي دفع إلى ذلك في واقع الأمر ؟ هناك عوامل اجتماعية أكثر حسماً من أي متغير آخر ، كما أن نسف العقد الاجتماعي يكون غالباً بسبب المستوى المنخفض جداً من التنمية البشرية حيث الفقر وضعف التعليم وسوء الوضع الصحي والانشقاق بالهويات البدائية والدينية، وهي عوامل تؤدي للبطالة والاقصاء الاجتماعي وانعدام الأمن الاجتماعي وكلها قد تدفع الشباب العاطلين عن العمل والأطفال إلى الانضمام للمليشيات العابثة بالوطن في شماله وجنوبه من أجل الحصول على الطعام والاستفادة من العوامل القاهرة الأخرى.

وإجمالاً في مجتمع الحرب يجب إنتاج الحرب كنظام اجتماعي دائم ولهذه الأسباب فإن الصراعات الدولية الجديدة يصعب حلها على وجه الخصوص ويكون الاهتمام بالمفاوضات ضعيفاً، حيث يكون أمراء الحروب قلقين من خسارة وضعهم وسلطتهم، ويصعب دعوتهم للتفاوض حيث أن شركاؤهم ليسوا محددين بوضوح وليس من السهل التعرف عليهم ، ولأن الانضباط داخل الميلشيات مهلهلاً، فيصعب تمثيلهم في المفاوضات ، ومن يسعى في تمثيلهم يتم التنصل عنه وتخوينه؛ ولدى لنا أن نتسأل كيف سيتحقق السلام والمشهد أمامنا قاتم ومخيف فلا أمن ولا أمان يمكن أن تحققه الميليشيات والفصائل المتناحرة.

العوامل التي قد تحد من تدخل العسكر في السياسة:

إن بعث مجتمع مدني قوي متماسك ونقابات قوية وفاعلة ومؤثرة في العملية السياسية والتنموية ونشر الوعي بين أوساط الفصائل والقوات المسلحة بأهمية المجتمع المدني في بناء الدولة وترسيخها من أجل تنمية شاملة ومستدامة لهو قادر على حماية الوطن من التدخلات العسكرية السافرة والطائشة التي لا يحصد منها الناس والوطن إلا الخراب والفشل والويل.

سؤال موجه للدكتور/ صلاح بن مدشل من قبل مقدم وميسر الورشة الأستاذ/ صلاح بن جوهر: هل يمكن اعتبار المسار الأمني والعسكري المدخل الأساسي لحلحلة الوضع واعتبار المسارات القانونية والدستورية والسياسية من الإضافات الداعمة لحلحة الوضع العسكري أم ينبغي أن يكون المسار السياسي في المقدمة؟

في اليمن الأمور متداخلة إلى حد التعقيد ومع الآسف الشديد مفاوضات رياض 1 و2 ولا نعرف إذا كان هناك 3و4 في قادم الأيام ، المفاوضات سعت الى إيجاد حل لكن الفرقاء توجد بينهم أزمة ثقة الكل يناور ولكن لا يرد أن يدخل الأول في خطة التنفيذ، الفرقاء في صراع دائم حول من يتخلى عن قوته لذلك، ينبغي نبدأ أولاً بالمسار العسكري والأمني ، من يمتلك العسكر ويمتلك الأرض هو بيده القرار السياسي ويمتلك قوة المفاوضات .

عندما يكون العسكر ولاؤهم للوطن يكون السياسي قادر على التفاوض بأريحية، فتونس ومصر أثناء ثورات الربيع العربي هما الدولتان اللتان نجحتا لأنهما تمتلكان جيشاً وطنياً، وأما الدول التي تمتلك جيوش طائفية وجهوية وحزبية مازالت في صراع إلى الآن، لذا لا نستطيع الحديث عن حل سياسي ما لم نحل الوضع العسكري .

المعالجات التي اتخذتها الحكومة اليمنية "بعد إعادة السيطرة على عدن عام 2015م"

الدكتور/ محمد صالح علي العوادي

قبل الحديث عن المعالجات التي اتخذتها الحكومة بعد إعادة السيطرة على عدن ، لابد من توصيف المشهد الأمني والعسكري في المحافظات الجنوبية ما قبل 2015م توصيفاً دقيقاً .

عاشتا المؤسستين العسكرية والأمنية في المحافظات الجنوبية حالة ترهل في فترة ما قبل الاجتياح الحوثي ، وهذا الترهل له عدة أسباب لا يتسع المجال لذكرها، فما إن تقدمت ميليشيات الحوثي والقوات الموالية للرئيس صالح صوب العاصمة المؤقتة عدن حتى تفككت القوات المسلحة في عدن والمحافظات المجاورة لها فعاد بعضهم إلى ديارهم وانضم معظمهم إلى الميلشيات الحوثية والقوات الموالية للرئيس صالح ، لكن اللافت بالنسبة للجنوب أن جميع قطاعاته العسكرية والمدنية توحدت في مقاومة شعبية باسلة ضد الميلشيات الحوثية وقوات صالح.

أما بالنسبة للمشهد العسكري والأمني في ساحل حضرموت فإنه لا يختلف كثيراً عن الذي حصل في عدن فبمجرد أن هجمت مجموعات من تنظيم القاعدة على المكلا حتى انهارت المنطقة العسكرية الثانية وانهارت إلى جانبها المؤسسة الأمنية وتمت السيطرة على مدينة المكلا في ساعات بشكل يضع كثيراً من علامات الاستفهام، نتج عن كل ذلك حدوث فراغ أمني وعسكري في المحافظات الجنوبية.

عادت الحكومة اليمنية إلى العاصمة المؤقتة عدن بعد التحرير تحت حماية المقاومة، وسعت من أول يوم للتواجد في عدن وعقدت اجتماع مع قائد المنطقة العسكرية الرابعة اللواء الركن/ أحمد سيف اليافعي وقيادة التحالف من أجل ملئ الفراغ الأمني والعسكري في المحافظات المحررة ، وتم الاتفاق في هذا الاجتماع على إنشاء ثلاثة ألوية نموذجية، وإعادة تفعيل أقسام الشرطة في عدن والمحافظات المجاورة ودمج بعض فصائل المقاومة فيها.

حاولنا إصلاح الوضع في عدن والمحافظات المجاورة لها، وكانت هناك رغبة لدى الكثير من التشكيلات العسكرية للانضمام في صفوف الجيش الوطني، وكان فيه حرص على دمج القوات في هياكل الدولة، قبل أن تقفز بعض القوات محاولة تدمير ما بنيناه.

بداية الانحراف كانت بإنشاء وتشكيل ألوية الحماية الرئاسية بصبغة مناطقية أثارت حفيظة الكثير من المحافظات الأخرى، هذا الانحراف أعقبه انحرافات أخرى أدت إلى تعطيل مسار إعادة دمج وترتيب القوات المسلحة.

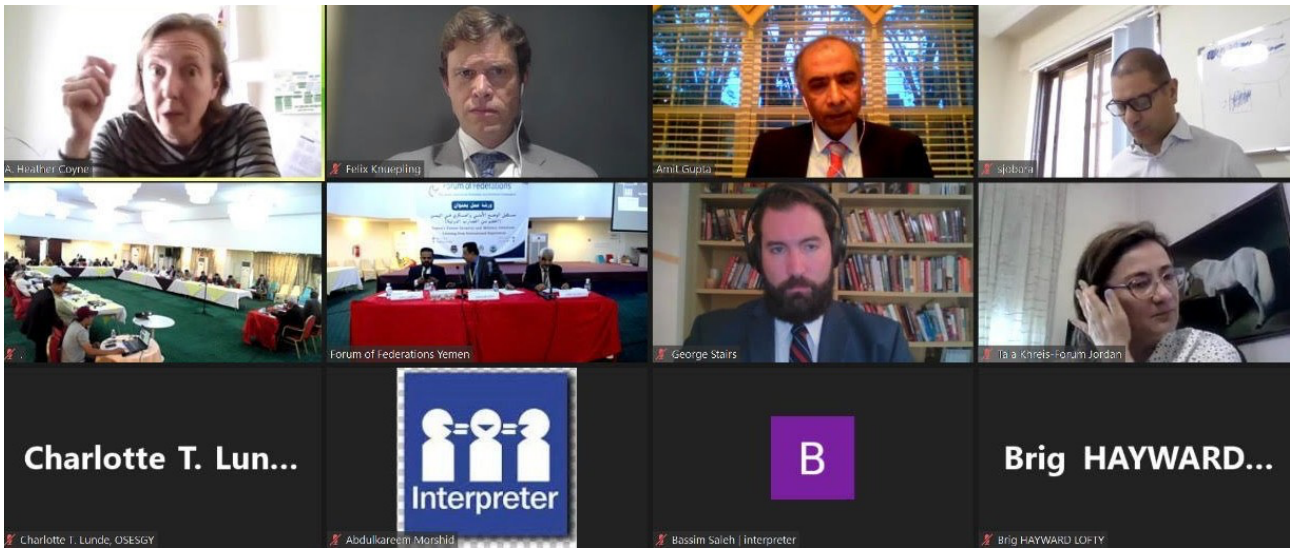

بالنسبة للوضع الأمني والعسكري في ساحل حضرموت مختلف تماماً عما حصل في عدن ، فقد تم إنشاء قوات عسكرية نظامية جديدة تم تدريبهم وتأهيلهم بدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة لتحرير المكلا من تنظيم القاعدة وتضم جميع ألوان الطيف الحضرمي بقيادة حضرمية ، وإحلالها بدل القوات المنسحبة بعد سيطرة القاعدة ، على الرغم من المطالبة بإعادة القوات السابقة.

ولو نظرنا إلى التجربة العسكرية والأمنية في ساحل حضرموت فإننا لا يمكن أن نصفها إلا بالتجربة الفريدة والنموذج الذي يجب أن يحتذى به لأنها لم تتعرض لأي انحرافات، فضلاً عن ذلك فقد تم ضم جميع تشكيلاتها في هياكل الدولة.

التعلم من التجارب الدولية

البروفيسور/ أميت جوبتا

قبل الحديث عن تجارب الدول في توحيد ودمج القوات المسلحة لابد من الأخذ بعين الاعتبار من أن أي تسوية سياسية لابد أن تتم عبر اليمنيين أنفسهم، وأن نوع الهيكل السياسي(موحد ـ فيدرالي ـ كونفدرالي) هو من يحدد شكل القوات المسلحة، وبالإضافة إلى أن إنشاء جيش وطني جديد مكلف جداً.

وينبغي أن ننظر إلى الجهود السابقة في بلدان أخرى شهدت صراعات داخلية ـ الهند ولبنان ـ فضلاً عن الإمارات العربية المتحدة حيث تم فيها توحيد القوات المتنافرة في جيش مشترك، كأمثلة لإعادة الدمج قد تكون مفيدة في السياق اليمني.

الهند:

نهج الهند في التعامل مع المتمردين السابقين هو النهج الأكثر نجاحاً الذي تم اتباعه في ولاية ميزورام إحدى ولايات شمال شرق الهند ، التي كانت تهيمن عليها تقليدياً نخبة من غير الميزو الأساميين لأن قبائل التلال المختلفة كانت مشمولة جميعها في ولاية ضخمة واحدة تسمى آسام، وصلت الأمور إلى ذروتها مع المجاعة التي حدثت في أوائل الستينيات من القرن الماضي ، وأدت الاستجابة غير الكفؤة من قبل حكومة

الولاية إلى اندلاع تمرد، كان الرد الأولي للحكومة الهندية شديد الوطأة في ظل استخدام القوة العسكرية بما في ذلك القوة الجوية، وفي عام 1986م تم التوصل إلى اتفاق تضمنت شروطه: اتفاق مؤقت لتقاسم السلطة مع جبهة ميزو الوطنية ومنح ميزورام وضع ولاية كاملة وإقامة انتخابات (شهدت وصول جبهة ميزو الوطنية إلى سلطة الولاية)، وتمت تسوية أوضاع مقاتلي جبهة ميزو الوطنية بمنح البعض منهم وظائف في القطاع العام والبعض الآخر وظائف شبة عسكرية، ودفع تعويضات عن الأضرار التي أصابتهم.

لبنان:

هناك العديد من أوجه التشابه بين الحرب الأهلية في لبنان التي دامت 15 عاماً والحرب في اليمن ، قاتلت الميليشيات المتحاربة المنظمة على أسس دينية، وفي بعض الأحيان قاتلت إخوانها في الدين في مساع الحصول على قوة أكبر ، أيضاً تدخلت أطراف خارجية إسرائيل، وسوريا، وقدمتا الأسلحة والمساعدة لوكلائها في الصراع، بالإضافة إلى ذلك فإن الجيش اللبناني الذي كان يمكن أن يكون قوة لحفظ سلام من خلال الفصل بين الفصائل المتحاربة أو إخضاعها، تم إبعاده أساساً عن الصراع بسبب السياسة الطائفية، التي أدت فيما بعد إلى تفكك الجيش فعاد بعضهم إلى ديارهم وانضم البعض الآخر إلى الميلشيات.

تم توقيع اتفاق الطائف عام 1989م لإنهاء الصراع ووضع إطاراً لتسريح الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمجها في الجيش والأمن إلا أن حزب الله تم استبعاده لأنه اعتبر مقاوماً لإسرائيل، بالإضافة إلى اتخاذ خطوات نحو إصلاح قطاع الأمن.

الأكثر نجاحاً في التجربة اللبنانية كانت محاولة إعادة بناء الجيش اللبناني من الصفر، وإنهاء الطابع الديني المسيحي للجيش اللبناني ، فأصبحت تركيبة المجندين في الجيش من المسلمين أكثر وتركيبة الضباط من المسيحيين أكبر.

الإمارات العربية المتحدة:

إن حالة الإمارات العربية المتحدة ليست حالة توحيد مباشرة لسبع إمارات منفصلة في دولة موحدة وهيكل قيادة موحد، بالأحرى استغرق الأمر بعض الوقت حتى توحدت المشيخات المختلفة، وبشكل خاص جمع قواتها المسلحة معاً تحت قيادة موحدة ، في حين انضمت ست إمارات إلى الإمارات العربية المتحدة في عام 1971م، وانضمت الإمارة السابعة رأس الخيمة إلى الاتحاد في عام 1972م، إلا أنها لم تقم بدمج جيوشها إلا في عام 1976م والقوات الجوية في عام 1999م، ولم تقم دبي بدمج قواتها في هيكل القوة المشتركة إلا في عام 1998م.

مع ذلك فإن هناك عدة عوامل أدت إلى دمج القوات الإماراتية :

- قلة عدد سكان الاتحاد.
- التهديدات الخارجية.
- الدور المهيمن لأبوظبي في الحكم والاقتصاد وشؤون الاتحاد الجديد.
- خدمة كبار أفراد الأسرة الحاكمة كضباط في القوات الجديدة.

الولايات المتحدة الأمريكية:

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في دمج الميليشيات التي تشكلت خلال فترة الاستعمار البريطاني تجربة فريدة، حيث أصبحت الميلشيات الاستعمارية المختلفة المليشيات تابعة للدولة عندما حصلت الولايات المتحدة على الاستقلال.

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على مليشيات الدولة المرتبطة مباشرة بالمليشيات الاستعمارية السابقة لتزويد غالبية قواتها، ويعتبر الحرس الوطني لوحده قوة احتياط عسكرية تتألف من أفراد ووحدات عسكرية، وتخضع للسيطرة المزدوجة لحكومات الولايات والحكومة الفيدرالية، ويشار إليهم بأنهم جنود مدنيون بدوام جزئي وليسوا جنود متفرغين لديهم الخيار لممارسة مهن أخرى غير حياتهم المهنية في الزي العسكري، والبعض الآخر يعملون كجنود بدوام كامل.

ويمكن تعبئة وحدات الحرس الوطني للخدمة الفعلية الفيدرالية لتكملة القوات المسلحة النظامية في أوقات الحرب والطوارئ الوطنية التي يعلنها الكونغرس، أيضاً تنشط في ولاياتها عند إعلان حالة الطوارئ من قبل حاكم الولاية أو الإقليم الذي ينشطون فيه.

ومن مهام الموكلة للحرس الوطني مكافحة أي تمرد مسلح أو احتكاك داخلي بين الجماعات المكونة للشعب الأمريكي، بالإضافة إلى تقديم الدعم الإنساني للمواطنين خلال الكوارث الطبيعية والأزمات.

سؤال موجه للبروفيسور/ أميت جوبتا من قبل مقدم وميسر الورشة الأستاذ/ صلاح بن جوهر: وفق أي شروط يتم تعزيز مفاعيل القرارات الدولية ووضع الصيغ للحلول؟ وكيف تتجانس فكرة التجارب أو المقاربة بين التجارب في ظل التباين في محتوى انتاج الحل؟

السؤال صعب جداً، لكن على اليمنيين اولاً أن يتفقوا، ثم يضعوا خطة تنفيذية للمساعدة، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يساعدكم وأنتم غير متفقين.

أسئلة وتعليقات المشاركين

وقد تلا تقديم أوراق العمل الاستماع إلى مجموعة من أسئلة وتعليقات المشاركين حول المواضيع التي تم مناقشتها وقد ساهمت في تسليط الضوء على تعقيدات الوضع الحالي وتمحورت حول النقاط التالية:

- دور المجتمع الدولي في دعم اليمن في مجال مكافحة القرصنة والإرهاب.
- ضرورة دعم البنية العسكرية والأمنية في المحافظات المحررة لتكون منطلق لبناء الدولة اليمنية.
- أثر التدخلات الدولية والإقليمية في تعقيد المشهد اليمني.
- كيفية التعامل مع مئات الآلاف من القوات العسكرية الفائضة في اليمن.
- أثر القرارات الدولية على عملية السلام.
- الفساد في المنظومة العسكرية والأمنية، وتدني الوعي الوطني لدى أفرادها، تعدد الأجهزة الأمنية والعسكرية وتداخل صلاحياتها.
- ضعف العقيدة الوطنية لدى المكونات العسكرية والأمنية ، وتعدد ولاءاتها.
- ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بدور فعال في المشهد اليمني.
- أثر هيمنة العسكر على الحياة العامة .
- الإشارة إلى ضرورة دراسة التجربتين الرواندية والصومالية كونهما أقرب التجارب إلى المشهد اليمني.
- تغييب حضرموت من المشهد السياسي والعسكري، وعدم تمثيلها التمثيل الصحيح.
- غياب الثقة بين الأطراف، وتأثير هذا الغياب على الوصول الى حل.
- أثر الوصاية الدولية على حرية اتخاذ القرار في اليمن.
- ضرورة تمكين المرأة والشباب ليكون لهم دور فعال في إيجاد الحل في اليمن.

الإجابات

أجاب البروفيسور / أميت جوبتا عن أسئلة وتعليقات المشاركين بالنقاط التالية لأخذها في الاعتبار:

- ينبغي أن يأتي حل الصراع – بما في ذلك مع الحوثيين – من داخل اليمن وبدعم من المنظمات مثل الأمم المتحدة في لعب دور وسيط. يجب على اليمنين أن يتفقوا على رؤية مشتركة للبلد من أجل أن يختاروا التجارب التي يروا انها ناجحة وقريبة من الوضع اليمني وأخذ الدروس منها.
- الفساد في الجيش والمجتمعات المحلية يؤدي إلى الانقلابات العسكرية وهيمنتهم العسكر على القرارات السياسية، لذا لابد من إبعاد الجيش من التدخل في الحياة المدنية.
- ضرورة تعليم الميلشيات والقوات الغير حكومية، ودمج غير القادرين على العمل العسكري في القطاع المدني، أو إعطائهم وظائف شبه عسكرية. أمثلة على مثل هذه الوظائف (مأخوذة من التجارب الناجحة في البلدان الأخرى) بما في ذلك أدوار قوات الدفاع المدني في خفر السواحل.
- إشراك اليمن في التحالف الدولي لمكافحة القرصنة ودعم البحرية في اليمن مهم للغاية نظراً لموقع الخط الساحلي الاستراتيجي لليمن ومصالح الجهات الفاعلة المحلية في المنطقة.

- هناك حاجة لرفع المساءلة الاجتماعية من خلال دمج التشكيلات العسكرية مع الهياكل المحلية بشكل أكبر، وهذا مهم كون المساءلة الاجتماعية أداة فعالة في استمرارية السيطرة على الجيش.
- أهمية تمكين المرأة ودمجها في قوام الجيش والأمن أمر ينبغي إيلاؤه اهتماماً أكبر، وهناك تجارب ناجحة وردت في حالتي الإمارات وأمريكا.

أسئلة النقاش

تم عرض الأسئلة النقاشية، ثم تم تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات لمناقشة وعرض الإجابات للأسئلة التالية:

المجموعة 1: فيما يتعلق بالتصاميم المختلفة للحكم (على سبيل المثال: الموحدة – والفيدرالية – والكونفدرالية) في مرحلة ما بعد الصراع في اليمن، وكيف يمكن للجماعات المسلحة أن تنظم تحتها، ماهي الإيجابيات أو السلبيات المحتملة لتصميم واحد أو آخر أو ماذا قد تكون حجر عثرة لتحقيق النجاح في حالة أو أخرى؟

الإجابات:

أفضل وأنسب نظام لليمن هو النظام الاتحادي الفيدرالي، ويمكن للجماعات المسلحة أن تنظم تحتها:

1- أن يتم دمج القوات العسكرية والأمنية في كل ولاية أو إقليم تحت قيادة موحدة.
2- أن تعطى صلاحيات كاملة للحكم في إطار الإقليم.
3- أن تكون هناك نسبة للدخل من الثروة الإقليمية للإقليم على حسب المساحة والثروة.
4- أن تعطى صلاحيات كاملة في سن القوانين التي تحفظ أمنها الداخلي وتحصينها من أي تحديات وتهديدات.

المعوقات:

1- عرقلة القوى النافذة الدولية والإقليمية والمحلية لمثل هذه التوجهات.
2- وجود تشكيلات عسكرية وأمنية خارجة عن النظام والقانون تعرقل أي توجهات تعرقل مصلحتها.
3- العدد الهائل والفائض من أفراد التشكيلات العسكرية والأمنية.

المجموعة 2: استناداً إلى العروض المقدمة اليوم، ما الدروس التي يمكن أن نستقيها من دراسات الحالات الأخرى؟

الإجابات:

ينبغي أن يتم الجمع بين النظام الفيدرالي والكونفدرالي بحيث يكون بين الشمال والجنوب نظام كونفدرالي، والنظام الفيدرالي / الهياكل اللامركزية داخل الإقليمين. تعتبر التجربة الماليزية السباقة في إقرار نظام فيدرالي على أقاليمها الثلاثة عشر بصلاحيات مطلقة.

المجموعة 3: بناءً على العروض التقديمية في ورشة العمل، ما الأسئلة الأخرى التي يمكن استكشافها للمضي قدماً؟ ما هي المجالات الرئيسية التي يجب معالجتها من أجل المضي قدماً؟

الإجابات:

- ينبغي إعادة هيكلة الجيش والمؤسسات العسكرية والأمنية الأخرى وفقاً للقوانين واللوائح المتبعة. وينبغي إعادة بناء هذه المؤسسات على أساس الكفاءة الوطنية والنأي بها عن العمل الحزبي.
- وجود حاجة ملحة لإعادة وتحسين الخدمات (بما فيها صرف المرتبات).
- وضع اعتبارات بشأن احتمالية إعادة انتشار وتموضع القوات المسلحة.
- تحييد المؤسستين العسكرية والأمنية وإخضاعهما للسلطة المدنية المنتخبة.
- ينبغي أن يأخذ المجتمع المدني أدواراً أكثر فعالية في المشاركة في الحكم بهدف ثني الجهات الفاعلة عن الانفراد باتخاذ القرارات.
- ينبغي توحيد الخطاب الإعلامي لمختلف القوات العسكرية والأمنية والبعد عن المهاترات الأمنية.
- الحاجة الى محاربة الفساد المالي والإداري والإصلاحي داخل المؤسسات العسكرية والأمنية فضلاً عن لإصلاح هذه العمليات والآليات.
- من أجل الوصول الى تسوية سياسية تضمن السلام والاستقرار طويل الأجل في البلد، ينبغي إشراك الأمم المتحدة في إدارة الخلافات السياسية وتحقيق المصالح الإقليمية والدولية.
- ضرورة سماع أصوات القاعدة الشعبية من المتضررين من الوضع وليس المستفيدين من الحروب والأزمات، وإشراك القواعد المجتمعية لاتخاذ الحلول بشكل مباشر مكون أساسي للانتقال في مرحلة ما بعد الصراع.
- إطلاق برامج تسعى لتمكين المرأة والشباب ليكونوا على دراية بحلول تنمية الحكم ويشاركوا فيها بفعالية.
- هناك حاجة لاستكشاف الطرق الفعالة والعملية لإيقاف الهيمنة القبلية والجهوية والمناطقية على مؤسسات الجيش والأمن في البلد.

الاستنتاجات ومجالات الاستكشاف

ظهرت عدة نقاط متكررة أثناء ورشة العمل حول موضوع إعادة هيكلة القوات المسلحة اليمنية وكذلك المجالات المحتملة الأخرى لاستكشافها من خلال البرامج المحتملة التي قد توفر الدعم لعمليات السلام وبناء حكم أفضل.

خلال فترة الأسئلة والأجوبة عقب العروض التقديمية، وكذلك أثناء الجلسات المنفصلة لمجموعات العمل، أُثيرت العديد من القضايا الرئيسية المتعلقة بدمج القوات. تضمنت هذه النقاط: الشكل أو الأشكال التي قد يتخذها هيكل القوة الموحدة، والمخاوف المتعلقة بالسيطرة المدنية على القوات المسلحة، والتحديات المرتبطة بدمج مجموعات مسلحة متنوعة ومتعددة، وتوفير بدائل للشباب المنخرطين في هذه القوات حال تسريحهم. أما فيما يتعلق بمجالات البحث الإضافي حول هياكل القوات، أشار الدكتور غوبتا إلى عدة أمثلة أثارت اهتمام المشاركين، لا سيما دور القوات شبه العسكرية (مثل دور الحرس الوطني في الدفاع المدني في الولايات المتحدة)، ودور الشرطة البحرية المتمثل في خفر السواحل. قد يسلط الاعتماد على أمثلة مقارنة مثل هذه الضوء على مسار محتمل للمضي قدمًا لتحديد الدور الذي يمكن أن يلعبه المشاركون والمحاربون القدامى في الصراع في اليمن الجديد. كما تطرقت المناقشات إلى العمليات المرتبطة ببدء دمج القوات على المستوى المحلي، وكيفية ضمان أن الميليشيات المحلية والجماعات المسلحة التي لها مصلحة راسخة في أراضيها المحلية قد تُستثمر استثماراً أكبر في الدفاع الإقليمي داخل مناطقهم الأصلية. لفتت هذه المناقشات الانتباه إلى فكرة أن البدء على مستوى القاعدة الشعبية في مناطق مختلفة (مع مراعاة الحفاظ على حجم القوة بما يتماشى مع الموارد والمتطلبات المحلية) قد يوفر الخطوات الأولى لعملية دمج أكبر في جميع أنحاء اليمن.

بالإضافة إلى ذلك، وأثناء المناقشات حول العلاقات المدنية – العسكرية، أكد العديد من المشاركين على الحاجة إلى إقامة سيطرة مدنية فعالة على الجيش مع الإقرار في ذات الوقت بأن هذا اقتراح صعب التحقيق

في الوقت الحالي نظراً للصراع المستمر. لحسن الحظ، هناك العديد من الأمثلة المقارنة على الصعيد الدولي يمكن الاستفادة منها لتقديم التوجيه والدعم بشأن العمليات المتعلقة بمهنية القوات المسلحة والسيطرة المدنية على الجيش. تماشياً مع التحديات المتعلقة بالعلاقات المدنية – العسكرية، فإن الأسئلة المتعلقة بالتوظيف البديل للمجندين الفائضين والوحدات المُسرَّحة تمثل تحدياً ملحاً. وعلى الرغم من أن تشكيل وحدات دفاع مدني أقل تجمعا قد يسُد، حسب ما تم مناقشته، فجوة قصيرة المدى حتى يتم إيجاد حل على الصعيد الوطني لما يجب فعله مع الشباب المسرحين.

كما تم النظر في الموضوعات الأخرى التي يجب استكشافها من خلال الدراسة والبرمجة في المستقبل خلال ورشة العمل. أحد الأمثلة على ذلك هو دراسة الحاجة إلى دمج أصوات بديلة (مثل أصوات النساء والشباب) في البرمجة وأي حوار وطني مستمر أو مستقبلي. يعد دمج هذه الأصوات أمراً بالغ الأهمية لأنه سيسمح بالاستماع الى وجهات النظر من المصادر النموذجية الخارجية وأخذها في الاعتبار في الأماكن العامة والتي بدورها قد تسمح بتطوير حلول شعبية على المستويات المحلية. إن تعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية على المشاركة في التفاوض والتنفيذ عبر عمليات اللامركزية والحكم الشامل هو جزء حاسم في خلق السلام المستدام والحفاظ عليه. يعد تنفيذ البرمجة المتعلقة بدور الحكم الشامل والخاضع للمساءلة (مع التركيز المحدد والمستدام على المساواة بين الجنسين والحكم اللامركزي) في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والصراع مجالاً مهماً للعمل في المستقبل.

مثال آخر على المجال الذي سيتم استكشافه مستقبلاً هو الهيكل الأمني المستقبلي لليمن، والذي يتمحور حول شكل الحكم الذي قد يتخذه اليمن في مرحلة ما بعد الصراع. يتعلق هذا على وجه التحديد بما إذا كان من الممكن تبنى هيكل موحد أكثر مركزية، أو نظام فيدرالي (مثل ذلك الذي كان يُتطلع إليه في مؤتمر الحوار الوطني 2014-2015) أو كونفدرالية أكثر ارتباطًا بالمقاطعات والمناطق المتسمة باللامركزية العالية.

من المهم أن نلاحظ أن جميع المتحدثين والمشاركين خلال ورشة العمل أكدوا مراراً وتكراراً على أن إنهاء الصراع في اليمن وأي هياكل حكم محتملة بعد الصراع يجب أن يقررها الشعب اليمني وكذلك الجهات الفاعلة السياسية المحلية.

أجابت ورشة العمل هذه على العديد من الأسئلة، ولكنها أثارت أيضاً العديد من الاستفسارات الإضافية التي لم يتم النظر فيها بعد وهناك حاجة إلى مزيد من العمل المتعمق. بناءً على التعليقات الواردة من المشاركين والمناقشات التي جرت في ورشة العمل، يقترح منتدى الاتحادات الفيدرالية الاستمرار في العمل وفقاً للمواضيع التالية:

هيكل أمني مستقبلي لليمن - مشروع البحوث وبناء القدرات

كما أشار المشاركون بوضوح الى احتمالية أن يتجه اليمن نحو وقف إطلاق النار وتستمر المفاوضات المحتملة حول تشكيل الدولة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه – ما هو نوع الهيكل الأمني الذي سيعمل بشكل أفضل لليمن؟ يأخذ هذا الاقتراح النهج الذي يجب أن يقوم به الهيكل الأمني على الهيكل الحكومي الذي يقرره

الشعب اليمني على أنه الأمثل لمستقبلهم بهدف معالجة المشكلة ودعم الجهات المحلية في إيجاد الحلول المناسبة. ويستند الاقتراح إلى فكرة أن المشاركين في ورشة العمل شددوا على أهمية إنشاء نظام حكم لامركزي لليمن – على الرغم من عدم وجود اتفاق على ما إذا كان ينبغي أن يكون نظام حكم فيدرالياً أو كونفدرالياً أو موحداً لا مركزياً. كما لم يكن هناك مجال لمناقشة كيفية ظهور أي من نماذج الحكم الثلاثة بالتفصيل. في الوقت نفسه، بدا أن هناك توافق في الآراء بين المشاركين على أن نهج الأمن من القاعدة إلى القمة يعتبر مفتاحاً للسلام المستدام، حيث طرحت إحدى المجموعات الفكرة المتعلقة بتوحيد القيادة العسكرية على المستوى الإقليمي، وتحدثت مجموعة أخرى حول السيطرة المحلية على الجيوش.

مع أخذ ذلك في الاعتبار، سينظر المشروع المقترح في ثلاثة أنواع من الهياكل الحكومية – الموحدة والفيدرالية والكونفدرالية – لاقتراح الهياكل الأمنية المحتملة التي يمكن تطويرها في البلاد. تتمثل ميزة هذا النهج في أنه يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء منفصلة اعتماداً على النتيجة التي يقررها المفاوضون اليمنيون.

ستؤول **الحكومة الموحدة** إلى إنشاء جيش وطني وقوات جوية وبحرية وخفر سواحل، وسيتطلب ذلك استراتيجيات للتجنيد والتدريب المهني على نطاق واسع وربما مستوى عالٍ من الاستثمار الرأسمالي في القوات المسلحة الجديدة.

ستسمح **الحكومة الفيدرالية** للجماعات المسلحة المختلفة بالاحتفاظ بوحداتها القتالية بشكل ما مع مساهمتها في القوة الوطنية. يمكن أن يسمح بتطوير هيكل قوة مختلطة حيث سيتم تجنيد عناصر معينة مثل البحرية والقوات الجوية على المستوى الوطني. كما سيسمح بتطوير الحراس الإقليميين، كما في حالة نظام الحرس الوطني في أمريكا، والذي يمكن أن يشمل دوره تنفيذ وظائف الدفاع المدني مما يجعلهم مفيدين في المواقف غير العسكرية.

سيكون **النظام الكونفدرالي** هو الأكثر مرونة ومنطقية من بين النتائج الثلاث لأن أي هيكل أمني سيعتمد على مدى رغبة المجموعات المتحاربة المختلفة في الاندماج مع بقية البلاد والمساهمة مالياً في جهود الأمن القومي.

لذلك، سيحدد المشروع المقترح أولاً ما تستلزمه كل من الهياكل الحكومية في تقاسم المسؤوليات بين المجموعات المختلفة والحكومة المركزية. ثانياً، سيوفر بدائل تفصل تطوير القوات المسلحة ومستويات القوة الإقليمية لكل من هذه النتائج الحكومية المحتملة. والهدف من ذلك هو مساعدة أصحاب المصلحة اليمنيين على فهم الدروس المستفادة من البلدان التي شهدت صراعات مماثلة لتلك الموجودة في اليمن.